وجوبه هكذا حقق الخارج والواقع واحفظ واجعله في سلك البدايع ولا تنكره لانه خلاف المستفيض الشايع
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب
لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج
المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيهما بالخارج
ولقد اعجب المصنف في بيان المذاهب الثلثة فذكر المذهب الاول من غير نسبته الى صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور
ولم يؤيده ولم يبالغ في التصريح بترجيحه كما ايده وصرح به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته
وظهور سلطانه الى ان استغنى اعتباره عن نسبته الجمهور وعن التاييد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه
واشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقيره مجهوليته مع العلم بانه النظام وقد سلك هذا
المسلك المفتاح وقال وعند بعض الثالث عدل الى اختصار طابقها في ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر
القائل ووجهه كما سنحققه في المذهب ما اشار اليه السكاكي من ان تصديق اليهودي اذا قال الاسلام حق
وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين ينبجس بالقلع على هذا المذهب وسنبطله ومع ذلك قدمه
على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فقال عقيب
بيان الحق وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ وجود بيانه عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال طابق
الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه حشو اذ لا بد من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
الشامل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم المخبر
عن حد الصدق ولدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطأ او صوابا الى قوله ولو خطأ لانه اخص
والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد والصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما تفيده
لو الوصلية فالتسوية لا تخلو عن شوب خلط فعنيه انه سوى في الايضاح لكن الراجح ما في المتن وقوله ولو خطأ
للاشعار بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارقه الا قله في هذا الفرد واشار الى تعريف الكذب بقوله وعدمها
اي عدم مطابقته للاعتقاد ولو خطأ فالكذب مخالفة الاعتقاد ولو خطأ مادة افتراق الكذب بهذا عن الكذب
على ما هو الحق لكن لا يقتصر مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد

المخبر

المخبر لانتفائه وليس لك ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده والاعتقاد له في المشكوك لانه
يبلغ ما هو مذهبه من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولا ان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصديق
له بمدلوله لانا نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول اولا ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا
المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف مدلوله اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصديق به فلا يكون
كاذبا الا انه مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يصح جعل ضمير ولو خطأ الى الخبر لانه وان لا تفاوت
بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح ذكر قوله ولو خطأ محصل المعنى
تاما كالعوالة ولو خطأ في تعريف الكذب للموخر اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق
بعيد بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون اضاف الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لانه انظار رجوع الكذب الى قوله انك
لرسول الله لان الخبر المنقول عنهم ونشهد ليس بخبر بل انشاء والظاهر من الحكم الكذب في الواقع لا في اعتقادهم
فالنظام هو سعد والتدليس الا بتاويل الاية كما صرح به المفتاح لا نقول التاويل لا يعارض الظاهر لانا نقول
يعارض البديهة المنبه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التاويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق
اليهودي في قوله الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل يوجب تاويل النظم ورد استدلاله
بان المعنى لكاذبون في الشهادة يحتمل وجوها اظهرها انه راجع الى الخبر المتضمن بحرف نشهد لانه اخبار عن الشهادة
في الحال او على سبيل الاستمرار لما كذبهم في الثاني فقط واما في الاول فلان الشهادة هي الخبر القاطع ورده الشارح
المحقق في شرح المفتاح بان نشهد انشاء الشهادة لا الاخبار عنها وقال في الشرح الكبير ان نشهد ليس خبر بل انشاء
ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ونحن في مقام التاويل لموجبه وثانيها انه راجع الى دعوى ان شهادتنا
هذه عن صميم القلب كما يفيده تاكيد الرسالة بان واللام واسمية الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح
موافقا لما في المفتاح وثالثها ما يختلج في الصدر وهو جواز ان يكون من تتمة جواب الشرح ان الكذب قد يوصف به الخبر
والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة ووعيا فالصدق والكذب اللذان كلامنا فيهما صفة الخبر
والشق الاول النظم بمعنى هو الشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى وتسميتها الشهادة وتسميتها انه راجع الى الاخبار

واستعمل

٢٢